مجلة: مملكة آل سعود تستعين بوزير خزانة بريطاني سابق كمستشار



التغيير

نشرت مجلة "ذي سبكتاتور" البريطانية، خبرا عن تعيين وزير الخزانة البريطاني السابق، فيليب هاموند، مستشارا لآل سعود.

وقال كاتب العمود ستيربايك أو مستر أس، إن فيليب هاموند قدم هذا الأسبوع تحذيرا شديدا لرئيس الوزراء بوريس جونسون بشأن الصين.

وفي مقابلة مع "راديو4" في بي بي سي، اقترح النائب السابق تجنب بريطانيا لأي تحرك يضعف العلاقات التجارية مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وبدلا من ذلك الحديث "بصراحة" في المقابلات الخاصة وتأكيد "خلافاتنا القوية بالرأي".

وعلقت المجلة بأن تصريحات هاموند غريبة، خاصة أن الصين قامت بتطبيق قانون الأمن القومي على هونغ

كونغ، الذي يهدد بإضعاف الحرية بالمنطقة.

لكن "مستر أس" تساءل عن ما إذا كان في ذهن هاموند نظام آخر عندما تحدث عن أهمية عدم التداخل بين حقوق الإنسان والاقتصاد.

وفي يوم الاثنين، كشفت لجنة تقوم بالرقابة على تعيينات الوزراء السابقين، عن مجموعة من الوثائق التي أظهرت أن هاموند سيتولى وظيفة مع حكومة آل سعود.

وكشفت المجلة أن العمل الذي سيتولاه هاموند سيكون مدفوع الأجر وكمستشار لوزارة المالية في المملكة في وقت تحضر فيه لاستقبال قمة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخبر هاموند اللجنة بأن الدور الذي سيقوم به هو التعاون مع الدول الأعضاء بما فيها بريطانيا نيابة عن آل سعود.

وتعلق المجلة بأن وزير الخزانة السابق الذي قال في أيلول/سبتمبر، إن حزب المحافظين لم يعد "متسامحا" ومصاب بمرض "الأيديولوجية الطهورية التي لا تتسامح مع أي معارضة" ليست لديه مشكلة في التعاون مع نظام يقوم باضطهاد نقاد الحكومة ويقطع رؤوس المتهمين ومتهم بقتل وحشي للصحافي جمال خاشقجي عام 2018.

ويقيم هاموند علاقات قوية مع آل سعود منذ سنوات، ففي 2015 عندما كان وزيرا للخارجية تعرض للشجب بعد قبوله ساعة قيمتها 2,000 جنيه إسترليني من رجل أعمال سعودي، رغم المنع على مسؤولي الحكومة قبول هدايا.

وفي تموز/يوليو العام الماضي، زار هاموند المملكة بصفته وزيرا للخزانة في محاولة للترويج لعمليات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي تلك الزيارة التي دفع كلفتها دافع الضرائب البريطاني، قابل وزير المالية السعودي الذي عرض عليه الوظيفة.

ويبدو أن هذا لم يضايق اللجنة الحكومية التي ختمت على التعيين. وطلبت اللجنة من هاموند أن يشارك

شخصيا مع الحكومة رغم أن هذا لن يمنعه من التواصل مع الحكومة البريطانية نيابة عن آل سعود.

وتأمل اللجنة أن يعمل هاموند، بما يخدم المصالح القومية البريطانية، وفي رد من المتحدث باسمه قال: "تحظى مملكة آل سعود حاليا برئاسة مجموعة جي20، وهو يقدم لها الاستشارة في هذا السياق".

وتلعب جي20 دورا حيويا في تحضير الاقتصاد العالمي لمرحلة ما بعد التعافي من كوفيد والتأكد أن التعافي شامل قدر الإمكان.